عنوان المحاضرة: النُّظم السِّياسيَّة الليبراليَّة.

أولاً)– نشأة الليبراليَّة وجذورها:

نشأت الليبراليَّة في ظلِّ التَّغيرات الاجتماعيَّة التي عصفت بأوروبا منذ بداية القرن السَّادس عشر الميلادي، وطبيعة التَّغير الاجتماعي والفكري يأتي بشكل متدرج بطيء. وهي لم "تتبلور كنظرية في السَّياسة والاقتصاد والاجتماع على يد مفكر واحد، بل أسهم عدَّة مفكرين في إعطائها شكلها الأساسي وطابعها المميز. إذن هي عبارة على رؤية فكريَّة، قادها رجال الفكر والفلسفة.

فالليبرالية ليست اللوكيَّة (**نسبة إلى جون لوك 1632 – 1704**)، أو الرُّوسوويَّة (**نسبة إلى جان جاك روسو 1712– 1778**) أو الملّيَّة (**نسبة إلى جون ستوارت ملْ 1806– 1873**)، وإن كان كل واحد من هؤلاء أسهم إسهاماً بارزاً أو فعالاً في إعطائها كثيراً من ملامحها وخصائصها.

وقد حاول البعض تحديد بداية لبعض مجالاتها، ففي موسوعة "لا لاند" الفلسفية "(أول من استعمل لفظة الليبرالي) هو الحزب الإسباني الذي أراد نحو **1810م** أن يدخل في إسبانيا على الطِّراز الإنكليزي.

ويذكر الأستاذ **نصر وضاح**: "أن الليبراليَّة في الفكر السِّياسي الغربي الحديث نشأت وتطورت في القرن السَّابع عشر، وذلك على الرغم من أن لفظتي ليبرالي وليبرالية لم تكونا متداولتين قبل القرن التَّاسع عشر.

ويقول **منير البعلبكي**: الليبرالية (liberalism) فلسفة سياسية ظهرت في أوروبا في أوائل القرن التَّاسع، ثم اتخذت منذ ذلك الحين أشكالاً مختلفة في أزمنة وأماكن مختلفة.

والظَّاهر من تاريخ الليبراليَّة أنَّها كانت رد فعل لتسلط الكنيسة والإقطاع في العصور الوسطي بأوروبا، مما أدى إلى انتفاضة الشُّعوب، وثورة الجماهير، وبخاصة الطَّبقة الوسطي؛ والمناداة بالحرية والإخاء والمساواة، وقد ظهر ذلك في الثَّورة الفرنسية. وقد تبيَّن فيما بعد أنَّ هناك قوى شيطانيَّة خفيَّة حوَّلت أهداف الثَّورة وغايتها.

وبهذا يتضح لنا أنَّ **الليبراليَّة في صورتها المعاصرة** نشأت مع **النهضة الأوروبية** ثم تطورت في عصور مختلفة إلى يومنا هذا. ويرد بعض الباحثين جذور الليبرالية إلى ديمقراطيّ "أثينا" في القرن الخامس قبل الميلاد، والرِّواقين في المراحل الأوَّلى من المسيحية، ثم حركة الإصلاح البروتستانتيَّة سنة **1517م**.

وقد ذكر **البعلبكي** أن في حركة الإصلاح الديني توجهاً ليبرالياً فقال: "كما يطلق لفظ الليبراليَّة كذلك على حركة في البروتستانتيَّة المعاصرة تؤكد على الحرية العقلية".

ثانياً)– تطور الليبراليَّة:

أخذت الليبرالية أطواراً متعددة بحسب الزَّمان والمكان وتغيرت مفاهيمها في أطوارها المختلفة، وهي تتفق في كل أطوارها على التَّأكيد على **الحرية** وإعطاء الفرد حريته وعدم التَّدخل فيه. ويمكن أن نشير إلى طورين مهمين فيها:

1)– الليبراليَّة الكلاسيكيَّة: يعتبر "**جوك لوك**" أبرز فلاسفة الليبراليَّة الكلاسيكيَّة، ونظريته تتعلق بالليبراليَّة السِّياسيَّة، وتنطلق نظريته من فكرة **العقد الاجتماعي** في تصوره لوجود الدَّولة، وهذا في حد ذاته هدم لنظرية الحق الإلهي التي تتزعمها الكنيسة.

وقد تميز "**لوك**" عن غيره من فلاسفة **العقد الاجتماعي** بأنَّ السُّلطة أو الحكومة مُقيدة بقبول الأفراد لها، ولذلك يمكن سحب السُّلطة منها إنْ أخطأت.

وقد أبرز "آدم سميث" (1790م) الليبراليَّة الاقتصاديَّة وهي الحريَّة المطلقة في المال دون تقييد أو تدخل من الدَّولة.

وقد تكونت الدِّيمقراطية والرَّأسماليّة من خلال هذه الليبراليَّة، فهي روح المذهبين وأساس تكوينها، وهي مستوحاة من شعار الثَّورة الفرنسيَّة "دعه يعمل" وهذه في الحريَّة الاقتصاديَّة، "دعه يمرُّ" في الحريَّة السياسيَّة. وسيأتي التَّفصيل في مجالات الليبرالية .

2)– الليبراليَّة المعاصرة: تعرضت الليبراليَّة في القرن العشرين لتغيّر ذي دلالة في توكيداتها. فمنذ أواخر القرن التَّاسع عشر بدأ العديد من الليبراليين يفكرون في شروط حريَّة انتهاز الفرص أكثر من التَّفكير في شروط من هذا القيد أو ذاك. وانتهوا إلى أن دور الحكومة ضروري على الأقل من أجل توفير الشُّروط التي يمكن فيها للأفراد أن يحقِّقوا قدراتهم بوصفهم بشراً.

ويحبذ الليبراليون اليوم التَّنظيم النَّشط من قبل الحكومة للاقتصاد من أجل صالح المنفعة العامة. وفي الواقع، فإنَّهم يؤيدون برامج الحكومة لتوفير ضمان اقتصادي، وللتخفيف من معاناة الإنسان.

وهذه البرامج تتضمن: التَّأمين ضد البطالة، قوانين الحد الأدنى من الأجور، ومعاشات كبار السِّن، والتَّأمين الصِّحي.

ويؤمن الليبراليون المعاصرون بإعطاء الأهمية الأوَّلى لحرية الفرد، غير أنهم يتمسكون بأنَّه على الحكومة أنْ تزيل بشكل فعال العقبات التي تواجه التَّمتع بتلك الحريَّة .

واليوم يطلق على أولئك الذي يؤيدون الأفكار الليبراليَّة القديمة: **المحافظون**.

ونلاحظ أنَّ أبرز نقطة في التَّمايز بين الطَّورين السَّابقين هو في **مدى تخلِ الدَّولة عن تنظيم الحريات**، ففي **الليبراليَّة الكلاسيكيَّة** لا تتدخل الدَّولة في الحريَّات، بل الواجب عليها حمايتها ليحقق الفرد حريته الخاصة بالطَّريقة التي يريد دون وصاية عليه، أمَّا في **الليبراليَّة المعاصرة** فقد تغيَّر ذلك وطلبوا تدخل الدَّولة لتنظيم الحريَّات وإزالة العقبات التي تكون سبباً في عدم التَّمتع بتلك الحريَّات. وهذه نقطة جوهرية تؤكد لنا أن الليبرالية اختلفت من عصر إلى عصر، ومن فيلسوف إلى آخر، ومن بلدٍ إلى بلدٍ، وهذا يجعل مفهومها غامضاً.

وقد تعرف الليبراليَّة تطورات أخرى في المستقبل، ولعل أبرز ما يتوقع في الليبراليَّة هو التَّطور نحو العولمة التي هي طور ليبرالي خطير وسيأتي الإشارة إليه.

ثالثاً)– مجالات الليبراليَّة:

تعدَّدت مجالات الليبراليَّة بحسب النَّشاط الإنساني. وذلك أنَّ الليبراليَّة مفهوم شمولي يتعلق بإدارة الإنسان وحريته في تحقيق هذه الإرادة، فكلُّ نشاط بشري يمكن أنْ تكون الليبراليَّة داخلة فيه من هذه الزَّاوية، وبهذا الاعتبار .

إنَّ خصوصيَّة الليبرالي عامة أنَّه يرى في الحرية أصل الإنسانيَّة الحقّة وباعثة التَّاريخ. وخير دواء لكل نقص أو تعثر أو انكسار. وأبرز هذه المجالات شهرة: المجال السِّياسي، والمجال الاقتصادي.

1)– الليبرالية السِّياسيَّة: في موسوعة "لالاند" الفلسفية: **الليبراليَّة**، مذهب سياسي يرى أنَّه من المستحسن أن تزاد إلى أبعد حد ممكن استقلاليَّة السُّلطة التَّشريعيَّة والسُّلطة القضائيَّة بالنسبة إلى السُّلطة الإجرائيَّة التَّنفيذية، وأن يعطى للمواطنين أكبر قدر من الضَّمانات في مواجهة تعسف الحكم.

ويقول منير البعلبكي: "الليبرالية liberalism فلسفة سياسية... تعارض المؤسسات السِّياسيَّة والدِّينيَّة، التي تحدُّ من الحريَّة الفرديَّة، وتنادي بأنَّ الإنسان كائن خيّر عقلاني، وتطالب بحقِّه في التَّعبير وتكافؤ الفرص والثَّقافة الواسعة.

وتعتبر الدِّيمقراطيَّة من النُّظم الليبراليَّة التي تسعى لإعطاء الفرد حقوقه، وهي نوع من التَّطبيق العملي للفكر الليبرالي. يقول الدكتور **حازم الببلاوي:** "فنقطة البدء في الفكر الليبرالي هي ليس فقط أنها تدعو للديمقراطيَّة بمعنى المشاركة في الحكم، ولكن نقطة البدء هي أنَّه فكر فردي يرى أنَّ المجتمع لا يعدو أن يكون مجموعة من الأفراد التي يسعى كلُّ فرد فيها إلى تحقيق ذاته وأهدافه الخاصة.

وقد أعطت الدِّيمقراطيَّة كنظام سياسي جملة من الحريَّات السِّياسية مثل: حريَّة التَّرشيح، وحريَّة التَّفكير والتَّعبير، وحريَّة الاجتماع، وحرية الاحتجاج، كما أعطت جملة من الضَّمانات المانعة من الاعتداء على الأفراد وحرياتهم مثل: ضمان الاتهام، وضمان التَّحقيق ، وضما التنفيذ، وضمان الدِّفاع.

وقد أدَّت الثَّورات الليبراليَّة إلى قيام حكومات عديدة تستند إلى دستور قائم على موافقة المحكومين. وقد وضعت مثل هذه الحكومات الدُّستورية العديد من لوائح الحقوق التي أعلنت حقوق الأفراد في مجالات الرَّأي والصَّحافة والاجتماع والدِّين. كذلك حاولت لوائح الحقوق أنْ توفِّر ضمانات ضدَّ سوء استعمال السُّلطة من قبل الشُّرطة والمحاكم. ومع ذلك فإنَّ الليبراليَّة تطالب من الدُّول الديمقراطيَّة مزيداً من الحريَّات، وتطالب بالتَّخفيف من السُّلطة على الأفراد ليحصل بذلك الفرد على حريته.

ويرى " **هربرت سبنسر**" أن وظائف الدَّولة يجب أن تحصر في الشُّرطة والعدل والدِّفاع العسكري بمواجهة الأجنبي. ويظهر من ذلك المطالبة بغياب الدَّولة إلَّا فيما يتعلق بالحماية العامة للمجتمع، وهذا هو رأي الليبراليين الكلاسيكيين. وقد انقرض هذا الرَّأي في الليبرالية المعاصرة التي جنحت إلى اعتبار الحريَّة الفرديَّة هدفاً ولو بتدخل الدَّولة. بينما كان المذهب الأساسي عند الكلاسيكيين المطالبة بغياب الدَّولة مهما تكن نتائجه على الفرد.

وقد اختلف الليبراليون الكلاسيكيون مع الدِّيمقراطيين في من يملك حقَّ التَّشريع العام، فالدِّيمقراطيون يرون أنَّ الأكثريَّة هي التي تقرِّر وتشرِّع وتمسك بزمام السُّلطة. أمَّا الليبراليون فقد اهتموا بحماية الفرد من الأذى، وأنَّ هذه هي مهمة

القانون بدل التَّشديد على حق الآخرين بسبب الأكثريَّة، وهذه من نقاط التَّصادم بينهم. ولكن الليبرالية اختلفت في الواقع المعاصر عمّا كانت عليه سابقاً.

ويمكن أنْ نطلق على التَّوجه الجديد (**الليبراليَّة الجديدة**)، وبرروا ذلك بأنَّه نتيجة لعدم مسايرة الليبراليَّة التَّقليديَّة للتطور الذي شهده العالم. كان ذلك هو السَّبب في ولادة ليبراليَّة جديدة تتلاءم وظروف المجتمع الجديد، وهي ليبراليَّة ما بعد الحرب العالميَّة الثَّانية.

والفرق بينهما فيما يتعلق بالسِّياسة هو:

أنَّ دور الدَّولة في ظلِّ النَّظرة الجديدة يجب أنْ يكون أكبر، فلها مهمة أساسيَّة هي تحديد الإطار القانوني للمؤسسات التي يدور فيها النَّشاط الاقتصادي، وقد حدَّد منظرو الليبراليَّة الجديدة دور الدَّولة الذي يجب أن تقوم به بما يلي:

- ✓ أنْ تعمل كل جهدها ضد التَّضخم والانكماش.
- ✓ أنْ تحدَّ بشكل معتدل من سلطة الاحتكار وبشكل تتابعي.
- ✓ أنْ تؤمم فقط الاحتكارات التي لا يمكن للقطاع الخاص العمل بها.
- ✓ أنْ تتحمل كافة الخدمات العامة.
- ✓ أنْ تعطي الفرص والموارد بالتَّساوي.
- ✓ أنْ تطبق التَّخطيط التَّأثيري من أجل التَّقليل من المخاطر التي قد تحدث.
- ✓ أنْ تطبق التَّخطيط المركزي عندما يقتضي أنْ يكون هناك عمل تغير بنائي.
- ✓ أنْ تتدخل عندما يكون هناك خلل في ميكانيكيَّة السُّوق.

2)- الليبراليَّة الاقتصاديَّة: الليبرالية الاقتصادية، "مذهب اقتصادي يرى أنَّ الدَّولة لا ينبغي لها أنَّ تتولى وظائف صناعيَّة، ولا وظائف تجاريَّة، وأنَّها لا يحقُّ لها التَّدخل في العلاقات الاقتصاديَّة التي تقوم بين الأفراد والطَّبقات أو الأمم.

ويلاحظ أن هذا التَّعريف واقع على الليبراليَّة الكلاسيكيَّة قبل التَّحول الكبير الذي تمَّ في الليبراليَّة الجديدة.

ويقول البعلبكي: "ويطلق لفظ الليبراليَّة أيضاً على سياسة اقتصاديَّة نشأت في القرن التَّاسع عشر متأثرة بآراء **آدم سميث** بخاصة، وأكَّدت على حريَّة التِّجارة وحريَّة المنافسة ، وعارضت تدخل الدَّولة في الاقتصاد".

والليبراليَّة الاقتصاديَّة وثيقة الصِّلة بالليبراليَّة السَّياسيَّة، حيث يعتقد الليبراليون أنَّ الحكومة التي تحكم بالحدِّ الأدنى يكون حكمها هو الأفضل... ويرون أنَّ الاقتصاد ينظم نفسه بنفسه إذا ما ترك يعمل بمفرده حراً، ويرون أنَّ تنظيمات الحكومة ليست ضروريَّة.

وأبرز النُّظم الاقتصاديَّة الليبراليَّة هو نظام "الرَّأسماليَّة" الذي رتّب أفكاره عالم الاقتصاد الاسكتلندي **آدم سميث** في كتابه (**ثروة الأمم**).

ويدخل في الحريَّة التي يطالب بها الليبراليون **حرية حركة المال والتِّجارة**، وحرية العمل وحرية التَّعاقد، وحرية ممارسة أيَّ مهنة أو نشاط اقتصادي آخذاً من الشِّعار الشَّهير للثورة الفرنسيَّة "**دعه يعمل دعه يمر**".

والذي يحكم قواعد اللعبة الاقتصاديَّة وقيمها، هو سوق العرض والطَّلب دون أي تقييد حكومي أو نقابة عماليَّة. فللعامل الحريَّة في العمل أو التَّرك، كما لصاحب رأس المال الحريَّة المطلقة في توظيف العدد الذي يريد بالأجرة التي يريد.

ولكن سبق أن ذكرنا أن المفهوم الليبرالي تغيَّر وبرزت الليبراليَّة الجديدة عل السَّطح بعد الحرب العالميَّة الثَّانية بسبب الأزمات الاقتصاديَّة الخانقة والكساد، وذلك لتمركز رأس المال وظهور الاحتكارات الصِّناعيَّة الضَّخمة، وانهيار قاعدة الصَّرف بالذَّهب، وأزمة الثَّورات العماليَّة في **ألمانيا**، مما جعل الحكومات تتدخل لإنعاش الاقتصاد فتغيرت الأيديولوجيَّة الليبراليَّة إلى القول بأهمية تدخل الحكومة لتنظيم السُّوق.

وقد فصّل صاحب كتاب "الليبرالية المتوحشة" كيفية تدخل الدَّولة لإنعاش الاقتصاد وإصلاح السُّوق، وبهذه المرحلة تغيب شمس الليبراليَّة الكلاسيكيَّة حيث أبطل الواقع فكرة إصلاح السُّوق لنفسه لتبرز إلى السَّطح الليبراليَّة الجديدة بقوة.

ولعل أبرز تطور جديد في الليبراليَّة المعاصرة هو "ليبراليَّة العولمة" ومن دلالتها الفكريَّة: العودة إلى الليبراليَّة الكلاسيكيَّة كمفهوم، وذلك أنَّ من أبرز معالم العولمة: التَّخفيف من التَّدخل الحكومي في انتقال المال عبر الحدود والأسوار السِّياسية، وذلك لتحقيق أعلى الأرباح، فقد طبّقت الفلسفة الليبراليَّة عملياً عن طريق الحارس السِّياسي الذي يحمي هذه الفكرة القديمة في الضَّمير الغربي.

لقد أصبح الاقتصاد وسيلة سياسيَّة للسيطرة، ونقل الثَّقافات الحضاريَّة بين الأمم، فالأقوى اقتصادياً هو الأقوى سياسياً، ولهذا اقتنعت الدُّول الغربيَّة بهذه الفلسفة مع مشاهدتها لآثار الرأسماليَّة على الشُّعوب الفقيرة، ومن خلال اللعبة الاقتصاديَّة يمكن أنْ تسقط دول، وتضعف أخرى.

وجذر العولمة الفكري هو انتفاء سيادة الدُّول على حدودها ومواطنيها، فضلاً عن عدم سيطرتها عل النِّظام الاقتصادي الحرِّ الذي كان يطالب به الليبراليون الكلاسيكيون.

يقول رئيس المصرف المركزي الألماني **هناس تيتمار** في فبراير من عام 1996م أمام المنتدى الاقتصادي في "**دفوس**" إنَّ غالبية السِّياسيين لا يزالون غير مدركين أنَّهم قد صاروا الآن يخضعون لرقابة أسواق المال، لا، بل إنهم صاروا يخضعون لسيطرتها وهيمنتها. وسوف يكون قادة العالم في المرحلة القادمة(العولمة) هم أرباب المال، وسدنة المؤسسات الاقتصاديَّة الكبرى.

والعولمة مبنيَّة على نظريَّة اقتصاديَّة ينصح بها عدد من الخبراء والاستشاريين الاقتصاديين. ويقدمونها دون ملل للمسؤولين عن إدارة دفَّة السِّياسة الاقتصاديَّة على أنَّها أفضل نهج وهي (الليبرالية الجديدة) new liberalisms وشعار هذه النَّظرية (ما يفرزه السُّوق صالح ، أمَّا تدخل الدَّولة فهو طالح).

وهذا بيان صريح في إعادة ترميم الليبراليَّة الكلاسيكيَّة والارتداد إليها بعد التَّغير الذي حصل بعد الحرب. ع. الثَّانية.

✓ **المصادر والمراجع:**

1)– ثامر مُحمَّد الخزرجي: **النُّظم السِّياسيَّة الحديثة والسِّياسات العامة، ط.1**، دار مجدلاوي للنشر والتَّوزيع، عَمَّان، **2004م**.

2)– جان ماري دانكان: **علم السِّياسة**، تر: مُحمَّد عرب صاصيلا، **ط.**1، المؤسسة الجامعيَّة للدِّراسات والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، **1995م**.

3)– عبد المعز نصر: **في النَّظريات والنُّظم السِّياسيَّة، ط.1**، دار النَّهضة العربيَّة، بيروت، 1981م.

4)– جون ستيوارت ميل: **أسس الليبراليَّة**، تر: إمام عبد الفتاح إمام و ميشيل متياس، **ط.1**، مكتبة مدبولي، القاهرة، **1996م**.

5)– سعاد الشَّرقاوي: **النُّظم السِّياسيَّة في العالم المعاصر، ط.1**، مطبعة كلِّيَّة الحقوق – جامعة القاهرة، القاهرة، **2007م**.

6)– أنس بواطنة: «العولمة والدَّولة. انهيار أم تغير في وظائفها»، **مجلَّة الحوار المتمدن، ع.3097**، العراق، 2010م.